

المركزي: انتهاج سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف لاستعادة تداول النقد الأجنبي داخل البنوك

الخبير

القاهرة - أخبار مصر/ <http://www.egynews.net>

قرر البنك المركزي المصري انتهاج سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بسعر الصرف والتي من شأنها علاج التشوهات في منظومة أسعار الصرف واستعادة تداول النقد الأجنبي داخل الجهاز المصرفي بصورة منتظمة ومستدامة تعكس آليات العرض والطلب وبالتالي توفير النقد من أجل التنمية ووضع مصر في مصاف الدول التي تتمتع بأسواق صرف عالية الكفاءة والشفافية مما يعمل على تعميق السيولة ويعزز أيضا من قدرتنا على جذب الاستثمار.

ويتوقع البنك المركزي أن تؤدي تلك القرارات إلى مستويات لأسعار الصرف تعكس القوة والقيمة الحقيقية للعملة المحلية في غضون فترة وجيزة.

كما أنه من المتوقع أن تنعكس الآثار الإيجابية لتلك القرارات على الاقتصاد المصري متمثلة في الكثير من المؤشرات ومن أهمها احتياطي النقد الأجنبي الذي يستهدف البنك المركزي أن يسجل حوالي ٢٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ نتيجة لجذب الاستثمار الأجنبي بعد الاطمئنان إلى إنهاء القيود ووجود خروج آمن لتلك الاستثمارات واستعادة الاقتصاد المصري لقدراته التنافسية مما سينعكس بالإيجاب على مستويات التنمية الاقتصادية التي ستتحقق في السنوات القادمة مما يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

ويرى البنك المركزي - وفقا لبيان حصل موقع أخبار مصر على نسخة منه - أن هذا الإجراء سوف يساهم في توفير السلع في السوق المحلي لتأمين كافة احتياجات المواطنين فضلا عن عدم تأثر مستوى أسعار السلع الأساسية التي تتعهد الحكومة بدعمها وتوفيرها لمستحقيها.

ويؤكد البنك المركزي أنه سيتابع عن قرب كافة التطورات ولن يتوانى عن توظيف كامل أدواته وصلاحياته للحفاظ على انتظام أسواق النقد واستقرار مستوى الأسعار في الأجل المتوسط.

وأوضح البيان أنه فور تكليف رئيس الجمهورية محافظ البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاع أسواق النقد والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي من أجل توفير المناخ المطلوب للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وإطلاق قدرات الاقتصاد المصري في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الثقة في قوة الجهاز المصرفي وقدرته على تمويل المشروعات الكبرى، قام البنك المركزي بوضع خطة شاملة لتحقيق تلك الأهداف.

وبالرغم من التحديات التي واجهتها الدولة وخاصة خلال الأشهر الأربعة الماضية والتي تمثلت في تراجع ملحوظ في تدفقات النقد الأجنبي ومن أبرزها السياحة والاستثمار المباشر ومحافظ الاستثمار المالية وتحويلات المصريين بالخارج والذي واکبه أيضا تصاعد في وطأة التلاعب من قبل المضاربين في سوق النقد المحلي، فقد استطاع البنك المركزي أن يواجه تلك التحديات باتخاذ العديد من القرارات الهامة من أجل استعادة الثقة من قبل المتعاملين وإعادة حركة العمل الاقتصادي وفك حالة الاختناق في التعاملات التجارية والخدمية بالإضافة إلى ضمان توافر السلع الأساسية ومن ثم دعم قطاعات اقتصادية استراتيجية.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر تضمنت تلك الإجراءات مؤخرًا إلغاء قرارات فبراير ٢٠١٥ تصحيحا للأوضاع واستعادة الثقة في السياسة النقدية وتحقيق انسياب النقد الأجنبي في الأسواق، فضلا عن عودة تداول النقد الأجنبي إلى داخل البلاد بعد أن كان يتم تداوله في الخارج خلال العام الماضي نتيجة إجراءات وقيود تحكومية لا تتواءم مع أعراف إدارة حركة النقد وحرية تداوله.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الرأي

* الأساس في الأزمة الحالية سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد على تنمية موارده بالعملة الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية وتراجع إيرادات الصادرات وكذلك ضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يضطر الدولة لاستيرادها وأيضاً اعتماد الكثير من الصناعات القائمة على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة تصل في بعض الأحيان إلى مجرد التعبئة. ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكله اقتصادية قد يمتد تنفيذها لعدة سنوات لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى، وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حالياً في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان.

* إن القرارات التي اتخذها البنك المركزي مؤخراً، وآخرها خفض قيمة الجنيه بحوالي ١٤,٥% ليقترّب من قيمته الفعلية تعد بداية حقيقية للإصلاح الاقتصادي في مصر فمن شأنها أن تزيد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، ولكن يجب أن يتلائم معها إصلاحات مكملة على صعيد بقية المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي ونرى أن إعلان البنك المركزي اتباع سياسات مرنة يستهدف في المقام الأول بث الثقة في مناخ الاستثمار في مصر، خاصة وأن الإجراءات الأخيرة التي اتخذها البنك المركزي بمثابة خطوة لتضييق الفجوة بين السعيرين الرسمي وغير الرسمي للدولار والتي وصلت إلى أكثر من جنيهين ونصف الجنيه، مما يضر بسعر الصرف وحركة الاستثمار في مصر.

* نرى أنه من المفيد لتعظيم النتائج اتباع استراتيجية لسياسة نقدية مرنة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وقادرة على تجميع فائض المدخرات من القطاعات الاقتصادية المختلفة لإعادة توظيف هذه المدخرات في تمويل عمليات الاستثمار والتبادل التجاري مع ربط معدلات التوسع النقدي بمعدلات نمو الدخل المحلي الإجمالي، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي على السواء، والمحافظة على استقرار سعر صرف حقيقي، وأن تتواءم وتتفاعل ديناميكياً السياسة النقدية مع باقي السياسات الاقتصادية، وتحقيق أهدافها بأقل اختلافات ممكنة وتحقيق أقصى ما يمكن من استفادة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية من خلال إطار مؤسسي للدولة.

* تحتاج السياسات الحالية للبنك المركزي إلى تطوير برنامج لمعالجة التعثر المالي الناتج عن الإجراءات المصرفية والذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٩ وزاد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، فهذا الأمر سوف يكون من شأنه إطلاق قدرات اقتصادية وتنموية جديدة وإنعاش معدلات النمو الاقتصادي من خلال إعادة تشغيل رؤوس أموال وأصول استثمارية معقدة، خاصة وأن التقديرات المختلفة لحجم الاستثمارات المتوقعة نتيجة التعثر تعكس بوضوح حجم التأثير على النمو الاقتصادي في حال دعم السياسات النقدية والاقتصادية لإنهاء حالة تعثرها المالي الحالية.

* بالنسبة لأثر الزيادة المتوقعة في الأسعار خلال الفترة القادمة، فإن السلع والمنتجات الموجودة بالسوق حالياً تم استيرادها قبل نحو شهرين بأسعار دولار جزء كبير منها جاء عن طريق السوق السوداء، وبالتالي فإن الصدمة التضخمية حدث جزء منها بالفعل، إلى جانب الدور الرقابي الهام المطلوب من أجهزة الدولة في الرقابة على الأسواق منعا لاستغلال قرار خفض الجنيه، خاصة وأن الشرائح الأكثر تأثراً بهذا القرار ستمثل في الشرائح الفقيرة والمتوسطة، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات حامية لها من مثل هذه التأثيرات المتوقعة.

* لهذا فهناك ضرورة لأن تسارع الحكومة في الاستعداد لمواجهة أي ارتفاعات سعرية أو مؤشرات للتضخم قد تحدث نتيجة لتلك السياسات خلال المرحلة المقبلة مع أهمية أن تسارع الدولة في إطلاق حزمة من القرارات الداعمة للشرائح الاجتماعية الفقيرة وذلك حتى تتمكن من تحمل تداعيات تلك القرارات خاصة فيما يتعلق بالغلاء وارتفاع تكلفة المنتجات.

* نؤكد على أن إجراءات البنك المركزي لن تكفي وحدها لمعالجة الأزمة الاقتصادية ولا بد من وجود سياسة مالية واستثمارية رشيدة ومحفزة لمساعدة المتضررين من محدودي الدخل، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح اختلال هيكل ميزان المدفوعات الناجم عن خلل الميزان التجاري، وإعادة النظر في سياسة التصدير وتنافسية الصادرات المصرية.

* إن قرار البنك المركزي المصري وإنتهاج سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بسعر الصرف يعتبر تحول مهم قد يدفع دول أخرى للسير على دربه، على رأسها دول الخليج في ظل أن "إنتهاج سياسات أكثر مرونة وتحرراً حيال أسعار الصرف يعد خطوة على الطريق الصحيح". ووفقاً لصحيفة فايننشال تايمز، فإن دول مثل المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان أصبحت معرضة لاتخاذ قرار كهذا حتى وإن ساهم ارتفاع أسعار السلع والنفط خلال الأسابيع الأخيرة في تخفيف الضغوط بخصوص هذا الشأن على المدى القصير، ونرى أن المركزي سينتهج في الفترة المقبلة سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بسعر الصرف لعكس القوة والقيمة الحقيقية للعملة المحلية وعلاج التشوهات في منظومة أسعار الصرف واستعادة تداول النقد الأجنبي داخل الجهاز المصرفي بصورة منتظمة ومستدامة وتعكس آليات العرض والطلب مما يعمل على تعميق السيولة ويعزز أيضاً من قدرتنا على جذب الاستثمار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسؤل عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتجبة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.